دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية في الجزائر
- دراسة حالة شركة ميغا بلاست سطيف -

The role of the National Agency for Investment Development in supporting the establishment and development of industrial enterprises in Algeria - Case study of company Mega Plast Sétif –

الوزناجي مهملي
جامعة سطيف 1 (الجزائر)
مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورومغاربي
mwaznadji@yahoo.fr

رشدي لعيدودي
جامعة سطيف 1 (الجزائر)
rochdimaster@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2022/11/24 **تاريخ القبول: 2022/12/28** **تاريخ النشر: 2022/12/31**

ملخص:
هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم المؤسسات الصناعية بالجزائر، حيث تطرقت إلى واقع قطاع الصناعة في الجزائر ، والمتطلبات الواجب توفرها لتطويره، إضافة إلى الامتيازات التي تمنحها الدولة الجزائرية للمستثمرين ، وقد استدل البحث بدراسة حالة إحدى الشركات المستفيدة من هذه المزايا.
وقد خلصت الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية أقرت مجموعة من الامتيازات لفائدة المستثمرين، جاءت بنتائج مقبولة الى حد ما، إلا أنها غير كافية مقارنة بالأهداف المسطرة.
الكلمات المفتاح : الاستثمار، المؤسسات الصناعية، الحوافز الاستثمارية،
تصنيف JEL : L16, L52, R42

Abstract:
This study aimed to know the extent of the contribution of the National Agency for Investment Development in supporting industrial enterprises in Algeria, as it touched on the reality experienced by the industrial sector in Algeria, and the requirements that must be provided for its development, in addition to the advantage granted by the Algerian government to investors.
The study concluded that the Algerian state approved a set of concessions for the benefit of Investors, which came with acceptable results to some extent, but they are insufficient compared to the established objectives.

Keywords: investment, industrial enterprises, investment incentives
Jel Classification Codes : L16, R52, R42

المؤلف المراسل: رشدى لعيدودى، **الإيميل:** rochdimaster@hotmail.fr

I- تمهيد :

يعد النشاط الصناعي، أهم المكونات الرئيسية للنسيج الاقتصادي للدول، باعتباره مركزا حقيقيا لخلق القيمة المضافة، عكس باقي الأنشطة التجارية المبنية على الشراء وإعادة البيع على الحالة، والتي تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول سواء من حيث الاستنزاف الرهيب للعملة الصعبة الموجهة للاستيراد، أضف إلى ذلك الجمود التكنولوجي وتغليب الطابع الاستهلاكي على القوة الإنتاجية، لذلك فقد سعت مختلف دول العالم إلى وضع أسس صلبة لصناعة حقيقية تمكنها من احتلال مكانة رائدة بين الدول وتكسبها ميزة تنافسية، حيث كان الانطلاق الحقيقي لهذه المساعي مجسدا في قيام الثورة الصناعية في أوربا خلال القرن التاسع عشر، والتي مست عديد النشاطات أبرزها عمليات التصنيع الكيميائي، وإنتاج الحديد وازدياد استخدام الطاقة البخارية والمائية وتطوير أدوات الآلات وظهور نظام المصنع الميكانيكي، وكان لها أثر بارز على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء في أوروبا أو خارجها.

إن النتائج الباهرة للثورة الصناعية، رسخت أكثر فكرة الدولة المصنعة، فما فتأت الحكومات وأصحاب القرار في وضع السياسات التي تسمح بدعم أكثر للمؤسسات الصناعية، ولم يقتصر الأمر على الدول المتقدمة فقط بل تعداه إلى دول أخرى أضحت اليوم تنافس على المراتب الأولى في شتى الصناعات.

وإيمانا منها بأهمية القطاع الصناعي في بناء اقتصاد قوي، انتهجت الجزائر العديد من السياسات لدعم وتطوير المؤسسات الصناعية، فقامت بوضع العديد من الحوافز، وإنشاء هياكل إدارية تعرف بأجهزة دعم الاستثمار، وفي مقدمتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، والتي تعمل على تحريك عجلة الاستثمار، ليس فقط في الجانب الصناعي وإنما في جوانب عديدة عن طريق مجموعة من الإجراءات والحوافز، بيد أن دراستنا تركز فقد على الجانب الصناعي باعتباره قطاعا مهما في الاقتصاد.

في إطار مسعى السلطات الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، قامت بإعداد وإصدار قانون جديد للاستثمار ، وهو القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، حيث كرس هذا الأخير مبدأ حرية الاستثمار ، وكذا الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات ، كما تبنى القانون فلسفة جديدة مبنية على تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية والتي تخلق قيمة مضافة عالية، بالإضافة إلى إعطاء أولوية للتحويل التكنولوجي واقتصاد المعرفة، وفي هذا السياق كانت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أحد الأجهزة التي تطرق إليها القانون، حيث تم تغيير تسميتها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ، مع تنظيم جديد ومهام جديدة، إلا أن دراسة دورها الميداني حاليا غير ممكنة كونها حديثة النشأة، وبالتالي لا يمكن الحكم على دورها في دعم الاستثمار.

انطلاقا من الطرح السابق تتمحور إشكالية بحثنا حول السؤال التالي " **ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية في الجزائر؟"**

I. 1 الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع القطاع الصناعي في الجزائر؟
- هل الحوافز المقدمة للمؤسسات الصناعية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كافية لدعم هذا النوع من المؤسسات؟
- ما هو أثر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على نشاط شركة ميغا بلاست سطيف؟

I. 2 فرضيات الدراسة :

- يشهد القطاع الصناعي في الجزائر تحسنا ملحوظا؛
- تقدم الدولة الجزائرية الحوافز الكافية لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI؛
- استفادت شركة ميغا بلاست من العديد من المزايا مكنتها من حيازة استثمارات جديدة، وكذلك الاستمرار في نشاطها.

I. 3 أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية العنصر المدروس فيها، وهو المؤسسات الصناعية، حيث أن لهذه الأخيرة أهمية كبيرة في المساهمة في النمو الاقتصادي، لذلك أولتها الدولة الجزائرية اهتماما بالغا من خلال اتخاذ كل المسببات للدفع بهذه المؤسسات نحو الأمام.

I. 4 أهداف الدراسة :

انطلاقا من عنوانها تهدف الدراسة إلى:

- الوقوف على واقع المؤسسات الصناعية في الجزائر في الوقت الراهن؛
- التعرف على فعالية أجهزة دعم الاستثمار، وبالتحديد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع ومرافقة المؤسسات الصناعية؛
- التعرف على المزايا التي استفادت منها الشركة محل الدراسة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

I. 5 منهج الدراسة:

بغية الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة ، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب المتعلق بواقع المؤسسات الصناعية في الجزائر، وكذلك الحوافز الاستثمارية المقدمة لهذا النوع من المؤسسات.

I. 6 تقسيمات الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر.
- المحور الثاني: المزايا الممنوحة للمؤسسات الصناعية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
- المحور الثالث: دراسة حالة شركة ميغا بلاست.

II. و اقع القطاع الصناعي في الجز ائر:

عادة ما يرتبط تطور أي قطاع بالتوجه العام أو السياسة العامة للدولة، لذلك فالقطاع الصناعي كأي قطاع مرتبط بهذا التوجه، فالاقتصاد المبني على الاشتراكية له انعكاساته على هذا القطاع كون الدولة تعتبر المالك الرئيسي لوسائل الإنتاج، الأمر الذي يقيد الإبداع التسييري الذي من شأنه النهوض بالمؤسسات العمومية، لذلك نجد في أغلب الأحيان مدراء المؤسسات العمومية مجرد موظفين لديهم نوع من الخوف اتجاه اتخاذ القرارات الاستثمارية الأمر الذي ينعكس سلبا على نمو القطاع الصناعي في الجزائر ، وللخروج من هذه الدائرة انتهجت الجزائر نظاما مختلطا أقرب لنمط اقتصاد السوق، سمح بتوسع أكثر للقطاع الخاص، الأمر الذي من شأنه إعطاء نفس جديد للقطاع الصناعي في الجزائر .

II. 1 أهمية التصنيع في دعم التنمية الاقتصادية :

إن قضية التنمية الاقتصادية، قضية تتطلب مشاركة جميع القطاعات كل حسب إمكاناته المتاحة، وتختلف هذه المساهمة من قطاع إلى أخر ومن دولة إلى أخرى، فمثلا يمكن أن تكون السياحة في بلد معين الركيزة الأساسية للاقتصاد، وفي بلد أخر نجده يعتمد بصفة شبه كلية على الصيد البحري، إلا أن القطاع الصناعي يبقى القطاع المهيمن على اقتصاديات الدول العظمى، ويساهم فيها من عدة جوانب تتمثل في (مخضار، 2018، صفحة 97):

- القدرة على استيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص التشغيل والتخفيف من حدة البطالة الي أصبحت تشكل تحديا كبيرا لدول العالم.
- المساهمة في زيادة الدخل القومي، عن طريق الزيادة في الإنتاجية.
- إنعاش القطاعات الأخرى، عن طريق استراتيجيات التكامل.
- المساهمة في خلق المهارات والخبرات الصناعية والتقنية مما ينعكس على ارتفاع مستويات المداخيل وتوزيعها بطريقة عادلة.
- المساهمة الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي، كونه يعتبر منفذ للإنتاج الزراعي.
- التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن حالات عدم الاستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية.
- المساهمة في تحسين وضعية الميزان التجاري عن طريق المساهمة في الصادرات.

II. 2 خصائص القطاع الصناعي في الجز ائر:

يتسم القطاع الصناعي في الجزائر بمجموعة من الخصائص تتمثل في(سلامة و ولهة ، 2018، الصفحات 142-143):

- **ضعف الإنتاج الصناعي:** حيث أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي محدودة مقارنة بالصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، هذا بالإضافة إلى عدم قدرتها على إنتاج سلع استراتيجية تمكنها من الظفر بمكانة تنافسية في الأسواق الدولية .
- **الحماية وضعف القدرة على المنافسة:** إن نشأة الصناعة الجزائرية في ظل ظروف الحماية وتدخل الدولة ضمن المسار الاشتراكي، جعلها فقط تتأقلم مع السوق الداخلية، لينصب اهتمامها على تلبية مستحقاتها، مهملة بذلك أي تطلعات للمنافسة على المستوى الدولي، الأمر الذي أدى بها إلى مواجهة العديد من المشاكل خاصة مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث حتى السوق الوطنية لم تعد في متناول المؤسسات الجزائرية، بل صارت سوقا للمنتجات المستوردة.
- **ارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية:** حيث يرجع هذا إلى عدم تمكن المؤسسات من الاستخدام الكلي للطاقات الإنتاجية من جهة، والإنتاجية الضعيفة للعمال خاصة في القطاع العام.
- **الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة:** وهو ما جعلها رهينة لكبريات الدول المصنعة، حيث أنه في الكثير من الحالات تبقى الآلات والمعدات متوقفة لمدة طويلة قد تصل الى أشهر ، بسبب عدم توفر قطع الغيار.

بالإضافة الى هذه المميزات يتصف القطاع الصناعي في الجزائر بـ(كرمية و اخرون، 2021، صفحة 277) :

- قدرات إنتاجية هائلة غير مستغلة.
- تقادم معدات الإنتاج للكثير من المصانع، حتى في القطاعات الاستراتيجية.
- ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.

II. 3 عقبات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر:

لا شك أن أي محاولة تطوير أو تحسين، لا بد أن تقف في طريقها بعض العقبات، ومن بين المشاكل التي تقف في وجه تطوير القطاع الصناعي في الجزائر نجد(بزارية، 2015، صفحة 144):

- مشكل العقار الصناعي: حيث يعرف هذا الأخير تدهورا كبيرا سواء من حيث التنظيم الذي يتم بنصوص تجاوزها الزمن، أو من حيث التسيير الذي يتم وفق طرق وهيئات تقليدية، لا ترقى إلى المستوى المطلوب.
- المناطق الصناعية في الجزائر: حيث تعاني هذه المناطق من سياسة فوضوية في التسيير، مما جعلها تدخل في حالة من التدهور، حيث تحولت بعضها إلى تجمعات عمرانية.
- البيروقراطية والمحاباة في التسيير.
- غياب عنصر الاستشراف.
- المنافسة القاتلة من طرف المنتجات الأجنبية.
- انخفاض نسبة الكفاءة الإنتاجية من جهة، وارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة أخرى، وهذا راجع إلى قدم التكنولوجيا والآلات المستعملة في الإنتاج. (ساعو ، 2017، صفحة 84)
- مشاكل مرتبطة بالخدمات: مثل الاتصالات والنقل، فمعظم المناطق الصناعية تعاني من مشكل اهتراء الطرقات، وحتى غياب شبكات المياه.

II. 4 متطلبات رفع الأداء التصنيعي في الجزائر:

إن رفع مستوى الأداء التصنيعي في الجزائر يتطلب توافر العديد من الشروط تتمثل في(قريبي ، 2016، صفحة 308):

- الاتجاه أكثر نحو الرقمنة، وإنشاء شبكات معلومات متكاملة عن مختلف الفروع التصنيعية، وذلك لتسهيل تنفيذ استراتيجية تصنيعية واضحة المعالم.
- تبني سياسة متكاملة للتنمية التكنولوجية بما يتفق وموارد الدولة وإمكانياتها المحلية.
- تحقيق تكامل القطاع الصناعي مع القطاعات الأخرى التي تشكل امتدادات خلفية أو أمامية.
- العمل على تحسين مناخ الاستثمار بهدف جذب المستثمر الأجنبي.
- تبني استراتيجية تصنيع جدية فيما يخص التصنيع المحلي لقطع الغيار واللواحق، والعمل على الرفع من نسب الاندماج.
- تعزيز دور القطاع الخاص، وتكريس مبدأ الشراكة مع القطاع العام بهدف تحقيق التكامل بين القطاعين.
- الدراسة الصحيحة للمشاريع الاستثمارية، والتي من شأنها أن تفضي إلى خلق استثمارات حقيقية تساهم في خلق قيمة مضافة.
- تأهيل العنصر البشري على استعمال التكنولوجيا الصناعية الحديثة، مما ينعكس على الإنتاجية.

III.المزايا الممنوحة للمؤسسات الصناعية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI وأثرها على نشاط المؤسسات الاقتصادية:

من أجل تشجيع المؤسسات الاقتصادية، تم وضع العديد من المزايا الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لذلك وقبل الخوض في هذه المزايا، يجدر بنا أولا التعرف على الوكالة، من خلال إطارها التشريعي والتنظيمي.

1.III نشأة ومهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبارة عن جهاز حكومي، تم إنشاؤه في إطار الإصلاحات الأولى التي باشرتها الجزائر خلال التسعينيات، حيث شهدت الوكالة تطورات وتحسينات عديدة بهدف مواكبة التغيرات في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSI إلى غاية سنة 2000 أين أصبحت تسمى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI. (زينات ، 2016، صفحة 119)

وجاء تفصيل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 05 مارس 2017 على النحو التالي(الجريدة الرسمية ، 2017):

- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين.
- مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الإنجاز.

- تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها.
- تسهيل بالتعاون مع الإدارات المعنية الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع، وتساهم بهذا الصدد في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه.
- ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج.

2.III أهم الحوافز المقدمة من طرف الوكالة الوطنية للاستثمارANDI:

أقرت الدولة مجموعة من المزايا لفائدة المؤسسات الاقتصادية على ثلاث مستويات رئيسية، أتى ذكرها في القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار ، والتي يمكن تلخيص أهمها كالاتي: (الجريدة الرسمية ، قانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، 2016)

1.2.III مزايا مشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:

وتقدم عبر مرحلتين:

- **مرحلة الإنجاز:** وتتمثل هذه المزايا في:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز الاستثمارات المعنية.
- تخفيض قدره 90% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار .

- **مرحلة الاستغلال:** تتمثل المزايا في:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض قدره 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية للعقارات الموضوعة محل عقود امتياز.

2.2.III المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل :

هناك نوعان من المزايا الإضافية، النوع الأول يتعلق بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية، وهذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في المستوى الأول للمزايا، أي لا يمكن الاستفادة من نفس الامتياز مرتين من حيث الطبيعة، وهنا يتم تطبيق الامتياز الأكثر تشجيعا للمستثمر.

أما النوع الثاني فهو يخص المشاريع التي تخلق عدد مناصب شغل يفوق المائة (100) منصب، حيث ترفع مدة الإعفاء من 03سنوات إلى 05 سنوات.

3.2.III المزايا الاستثنائية ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني :

جاء في نص المادة 17 من القانون 16-09 أنه " تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة "

وتخص هذه المزايا :

- الاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم للمواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز إلى الأطراف الأخرى المتعاقدة مع المستثمر المستفيد، والتي تكون مكلفة بإنجاز الاستثمار لحساب المستثمر.
- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة عشر (10) سنوات.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى.

III. 3 إنجازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى غاية سنة 2021:

يتم قياس إنجازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بعدد وقيمة المشاريع المسجلة لدى الوكالة، والتي نبينها في الجدول الموالي:

الجدول (01): إحصائيات المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى غاية سنة 2021

قطاع النشاط	عدد المشاريع	نسبة عدد المشاريع %	قيمة المشاريع (مليون دينار)	نسبة قيمة المشروع %	عدد مناصب الشغل	نسبة عدد مناصب الشغل %
الفلاحة	1484	2.4%	355 028.00	2.28%	57812	4.63%
البناء	11685	18.87%	1 447 656.00	9.30%	241162	19.32%
الصناعة	14106	22.78%	9 187 906.00	59.00%	574773	46.06%
الصحة	1272	2.05%	283 933.00	1.82%	30324	2.43%
النقل	26027	42.04%	1 063 891.00	6.83%	141599	11.35%
السياحة	1290	2.08%	1 372 266.00	8.81%	76921	6.16%
الخدمات	6046	9.77%	1 862 475.00	11.96%	125399	10.05%
المجموع	61910	100%	15 573 155.00	100%	1247990	100%

المصدر: (MINISTERE DE L'INDUSTRIE , 2021)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الصناعة أخذ الحصة الأكبر من حيث قيمة المشاريع الاستثمارية، وهو ما يعكس نوعا ما اهتمام الدولة بهذا القطاع حيث تمثل نسبة قيمة المشاريع الصناعية المسجلة 59% من إجمالي قيمة المشاريع، وهي تعتبر أغلبية، على الرغم من أن عدد المشاريع الصناعية لا يمثل سوى 22% من إجمالي عدد المشاريع، حيث احتل قطاع النقل المرتبة الأولى بنسبة 42%.

III. 4قياس فعالية المشاريع الاستثمارية في خلق مناصب الشغل:

من بين أهم المؤشرات التي يمكن الاستعانة بها في قياس الجدوى الاقتصادية للمشاريع، هو عدد مناصب الشغل المستحدثة، حيث أن المشروع الناجح اقتصاديا، يخلق قيمة مضافة، والتي هي دليل على نمو المشروع، وبالتالي خلق المزيد من مناصب الشغل، لذلك سوف ندرس فعالية المشاريع الاستثمارية في خلق مناصب الشغل، وفقا للجدول الموالي:

الجدول (02): عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب كل قطاع

القطاع	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	معدل مناصب الشغل للمشروع
الفلاحة	**1484**	**57812**	**39**
البناء	**11685**	**241162**	**21**
الصناعة	**14106**	**574773**	**41**
الصحة	**1272**	**30324**	**24**
النقل	**26027**	**141599**	**05**
السياحة	**1290**	**76921**	**60**
الخدمات	**6046**	**125399**	**21**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

فيما يخص فعالية المشاريع الاستثمارية في خلق مناصب الشغل، يأتي قطاع السياحة في المرتبة الأولى بمعدل 60 منصب لكل مشروع، يليه قطاع الصناعة بمعدل 41 منصب لكل مشروع، ثم قطاع الفلاحة بمعدل 39 منصب لكل مشروع، وبالنظر إلى الحجم الهائل للاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة، فإنه في نظرنا لم يحقق الأهداف المنشودة فيما يتعلق بخلق مناصب العمل إذا ما قورن بقطاعي السياحة والفلاحة اللذان يمثلان في المجموع نسبة 13% فقط من قيمة المشاريع.

IV. دراسة حالة شركة ميغا بلاست :

IV. 1 التعريف بالشركة:

شركة ميغا بلاست هي شركة ذات مسؤولية محدودة ، متواجدة بالمنطقة الصناعية بسطيف، مختصة في التحويل الأولي لمادة البلاستيك لصناعة منتجات تغليف المواد الغذائية، وهو النشاط الرئيسي للشركة، بالإضافة إلى نشاط ثانوي يتمثل في النقش على الأسطوانات المعدنية حيث تعتبر المؤسسة رائدة على المستوى الوطني في هذا المجال.

تم إنشاء الشركة سنة 2014 برأسمال قدره 400 000,00 دج، وتوظف الشركة حاليا ما يفوق 50 عامل. موزعين على مختلف ورشات الإنتاج، بالإضافة إلى موظفي الإدارة. ويتكون الهيكل التنظيمي للشركة كالأتي:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لشركة ميغا بلاست

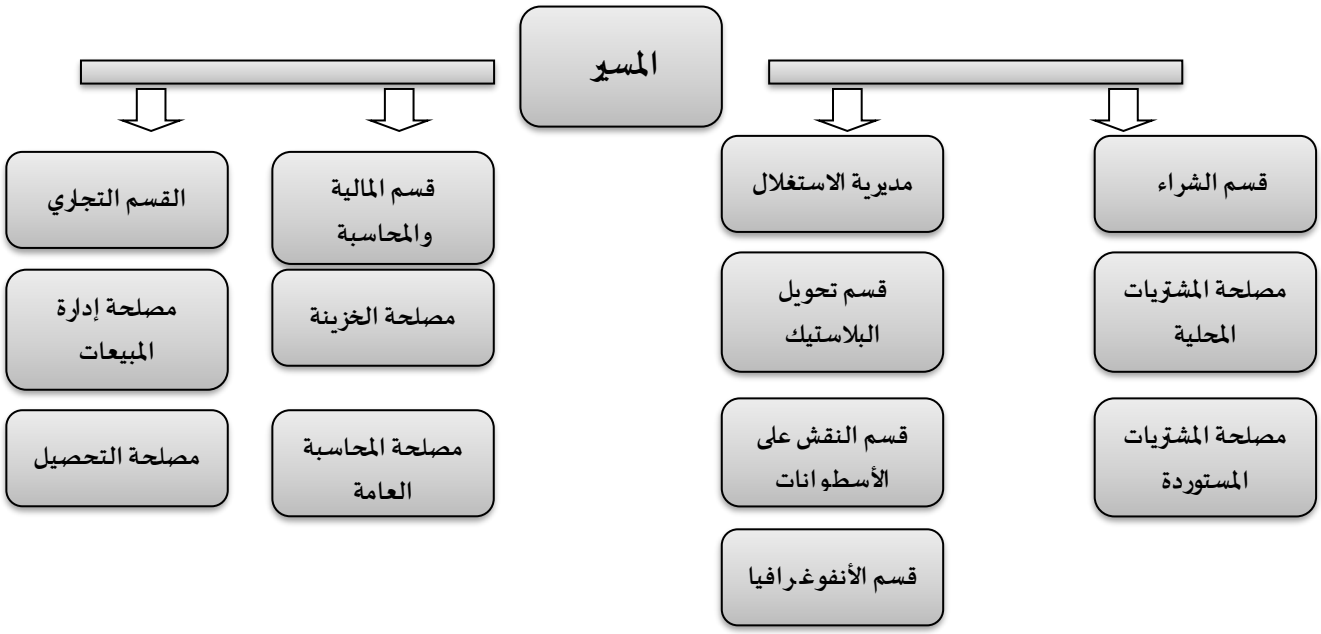

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

IV. 2 سياسة الاستثمار في شركة ميغا بلاست ضمن إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

رغبة منها في توسيع استثماراتها والاستفادة من امتيازات الاستثمار التي تقدمها الدولة الجزائرية ضمن برامج تطوير المؤسسات، انطلقت شركة ميغا بلاست في إعداد ملف مشروع استثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بسطيف، وكان ذلك سنة2016، أين قدمت الشركة طلبا لفتح ملف استثماري لاقتناء تجهيزات إنتاج، بقيمة إجمالية تفوق **500 مليون دينار جزائري**، حيث تمثلت هذه التجهيزات فيما يلي:

الجدول (03): قائمة التجهيزات التي اقتنتها شركة ميغا بلاست في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

الرقم	التعيين
01	LIGNE D'EXTRUSION
02	SLIM LINE AUTOCON WITH K500
03	GROUPE FRIGO
04	CHARIOT ELEVATEURS
05	POSTE TRANSFORMATEUR 1250 KVA
06	COMPRESSEUR STATIONNAIRE AVEC ACCESSOIR
07	PANNEAUX SANDWICH BARDAGE 80 MM
08	PANNEAUX SANDWICH BARDAGE 40 MM

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

بعد دراسة الملف وقبوله من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (شباك سطيف)، تم منح الموافقة على المشروع، وكما هو معمول به إداريا تحصلت الشركة على مقرر منح مزايا الإنجاز بتاريخ 2016/06/12، والذي يتضمن النقاط التالية:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

IV. 3 دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم سياسة الاستثمار في شركة ميغا بلاست.

إن المزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية للاستثمار ، واقترانها بمدة زمنية محددة بثلاث (03) سنوات، كانت محفزا رئيسيا للشركة للمضي قدما في استثماراتها من جهة، ومن جهة أخرى رغبة الشركة في الاستفادة من مزايا المرحلة الثانية وهي مرحلة الاستغلال، ويبين الجدول الموالي الحجم الكلي للاستثمارات الخام (باستثناء الأراضي) لشركة ميغا بلاست خلال سنوات2015/ 2019/2018/2017/2016.

جدول(04): قيمة التثبيتات العينية المقتناة من طرف شركة ميغا بلاست خلال الفترة (2015-2019)

	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة الخام للتجهيزات المادية (كدج)	-	531 010.00	551 961.00	561 852.00	561 852.00

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على القوائم المالية للشركة

باستقراء بيانات الجدول أعلاه، يتبين لنا أن أغلب التجهيزات تم اقتناؤها سنة 2016، وهي السنة التي فتحت فيها الشركة ملف الاستثمار لدي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بسطيف، وعن سبب السرعة في الاقتناء، فهي راجعة حسب مسؤولي الشركة إلى المفاوضات المسبقة مع الموردين حول كمية وأجال التسليم، حيث أن الملف الافتتاحي للاستثمار أعد استنادا للفواتير الشكلية.

من جهة أخرى، تحصلت شركة ميغا بلاست على قطعة أرض في إطار عقد امتياز سنة، 2018 والذي يترتب عنه دفع حقوق الامتياز لفائدة مصالح أملاك الدولة، وفي هذا الإطار قدرت قيمة القسط السنوي ب 5 298 800,00 دينار جزائري، ومن خلال التحفيزات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، استفادت الشركة محل الدراسة من نسبة إعفاء قدرها 90 %من قيمة القسط، سارية لمدة ثلاثة (03) سنوات، حيث دفعت الشركة **10%**،وكذلك تحصلت الشركة على إعفاء نسبته 50% من القيمة السنوية لحقوق الامتياز، تطبق على السنوات الثلاث الموالية، ولحساب الوفرات الضريبية التي تحصلت عليها الشركة، يمكن الاستعانة بالجدول الموالي:

الجدول (05): الوفرات الضريبية التي تحصلت عليها شركة ميغا بلاست من جراء امتيازاتANDI

	نسبة الاعفاء	القيمة الحقيقية للقسط	القيمة المدفوعة	قيمة الوفرة الضريبية
السنة الأولى	90%	5 298 800,00	529 880,00	4 768 920.00
السنة الثانية	90%	5 298 800.00	529 880,00	4 768 920,00
السنة الثالثة	90%	5 298 800,00	529 880,00	4 768 920.00
السنة الرابعة	50%	5 298 800,00	2 649 400,00	2 649 400,00
السنة الخامسة	50%	5 298 800.00	2 649 400,00	2 649 400.00
السنة السادسة	50%	5 298 800,00	2 649 400,00	2 649 400,00
المجموع	/	**31 792 800,00**	**9 537 840,00**	**22 254 960,00**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

إن تأثير دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على نشاط شركة ميغا بلاست يظهر من خلال نقطتين مهمتين:

- **النقطة الأولى**: تتمثل في الحجم الهائل للاستثمارات التي قامت بها الشركة
- **النقطة الثانية**: تتمثل في المدة الزمنية الممنوحة للمؤسسة والمقدرة بثلاثة سنوات، والتي تم فيها اقتناء تجهيزات إنتاج تفوق قيمتها 500 مليون دينار ، وهو رقم معتبر مقارنة بالمدة الزمنية الممنوحة، حيث يتطلب هذا الإنجاز عادة خطة استثمارية مبرمجة لمدة تفوق الخمس سنوات مقارنة بحجم الشركة.

IV .1. دور الوكالة الوطنية للاستثمار في دعم أنشطة الاستغلال في شركة ميغا بلاست.:

بعد الحيازة النهائية للاستثمارات المودعة في القائمة الأولية والقوائم الإضافية، تم الاتصال بمصالح الضرائب من أجل إعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال بتاريخ 2020/04/08، حيث واستنادا لهذا المحضر قامت الوكالة بمنح شركة ميغا بلاست مقرر منح مزايا الاستغلال بتاريخ 2020/06/03، والذي يتضمن النقاط التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 100%.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني بنسبة 100% .

إن هذه النسبة يتم حسابها عن طريق قسمة مجموع العناصر التي تم اقتناؤها خلال مدة الإنجاز على إجمالي الأصول الغير جارية، وفي هذه الحالة، قامت شركة ميغا بلاست بالتجهيز الكلي لاستثماراتها عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، وهو ما أهلها للحصول على نسبة 100%.

وقد حددت مدة الاستفادة من المزايا الجبائية بثلاثة (03) سنوات، ابتداء من تاريخ 2019/07/01.

IV .5. الوفرات الضريبية التي استفادت منها شركة ميغا بلاست خلال سنوات 2021/2020/2019:

وفقا لمقرر منح مزايا الاستغلال، فإن شركة ميغا بلاست أعفيت من دفع مبالغ الرسم على النشاط المنهي، وكذلك الضريبة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات، ولتقييم الامتيازات الضريبية التي تحصلت عليها الشركة، قمنا بحساب الرسوم والضرائب المستحقة على رقم الأعمال والنتيجة، دون الأخذ بعين الاعتبار هذه الامتيازات، حيث كانت النتيجة كالآتي:

الجدول (06): قيمة الوفرات الضريبية التي استفادت منها شركة ميغا بلاست بعنوان الرسم على النشاط المهني TAP

	2019	2020	2021
رقم الأعمال الخاضع لنسبة 1% (دج)	4 502 078.00	-	67 627 266.50
رقم الأعمال الخاضع لنسبة 2% (دج)	35 346 000.00	84 046 830.00	60 892 100.00
مجموع رقم الأعمال بالدينار (دج)	**39 848 078.00**	**84 046 830.00**	**128 519 366.50**
قيمة الرسم على النشاط المهني بنسبة 1% (دج)	45 020.78	-	676 272.67
قيمة السم على النشاط المهني بنسبة 2% (دج)	706 920.00	1 680 936.60	1 217 842.00
مجموع قيم الرسم على النشاط المهني بالدينار (دج)	**751 940.78**	**1 680 936.60**	**1 894 114.67**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة محل الدراسة

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن شركة ميغا بلاست استفادت من وفرات ضريبية على مدار ثلاث سنوات بمجموع **4 326 992,05** دينار جزائري.

الجدول(07): قيمة الوفرات الضريبية التي استفادت منها شركة ميغا بلاست بعنوان الضريبة على أرباح الشركات IBS

	2019	2020	2021	المجموع الكلي
النتيجة الخاضعة للضريبة (دج)	4 450 544.00	3 900 344.84	5 456 780.89	**13 807 669.73**
قيمة الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 19% (دج)	8845 603.36	741 065.52	1 036 788.37	**2 623 457.25**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

من خلال بيانات الجدول أعلاه فقد تحصلت شركة ميغا بلاست على إعفاءات تخص الضريبة على أرباح الشركات لسنوات 2021/2020/2019 بمجموع كلي يقدر ب **2 623 457,25** دينار جزائري.

إن مجموع الإعفاءات التي تحصلت عليها شركة ميغا بلاست يقارب ثلاثين (30)مليون دينار جزائري موزعة بين إعفاءات الإنجاز وإعفاءات الاستغلال، وهو رقم معتبر حيث يساوي تقريبا سبعة (07) أضعاف النتيجة المحققة من طرف الشركة، وهو ما يعكس اثار الحوافز المقدمة على استمرارية الشركة.

على الرغم من ذلك يمكن الحكم بأن الشركة لم تستغل الحوافز المقدمة لها بالطريقة المثلى، حيث أنها في سنة 2019 حققت رقم أعمال محتشم على الأنشطة الإنتاجية، وفي 2020 لم تحقق أي رقم أعمال مرتبط بهذه الأنشطة، واكتفت فقط بنشاط تقديم الخدمات المتمثل في النقش على الأسطوانات المعدنية، الأمر الذي حرمها من الاستفادة أكثر من الامتيازات الجبائية، لتتدارك الشركة الموقف في سنة 2021 أين حققت رقم أعمال لا بأس به مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى أن سنة 2021 تعتبر السنة الأخيرة التي تستفيد فيها الشركة من الإعفاء.

V . الخاتمة:

لقد سعت الجزائر على غرار باقي دول العالم الى تطوير القطاع الصناعي، عن طريق العديد من الآليات، والتي من بينها وضع أجهزة دعم ومرافقة للمؤسسات الاقتصادية، ومن بين هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي أنشأت بحزمة من الإجراءات التحفيزية الرامية إلى دعم ومرافقة المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، والمؤسسات الصناعية بصفة خاصة، إلا أن الأهداف المسطرة لم ترق إلى المستوى المطلوب نتيجة لعوامل إدارية وأخرى هيكلية تتعلق بالمؤسسات الصناعية في حد ذاتها، وعلى ضوء دراستنا نستخلص النتائج التالية:

- تعاني المؤسسة الصناعية في الجزائر من عدة مشاكل وعقبات، كانت السبب في ضعف تنافسيتها وعدم فاعليتها في المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- قدمت الدولة الجزائرية حزمة من الحوافز الاستثمارية للمؤسسات الصناعية، عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والتي جاءت بنتائج مقبولة إلى حد ما إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بالأهداف المسطرة.
- غياب الدور الرقابي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث أن الوكالة بمجرد منح مقررات الامتياز لا تمارس أي رقابة على نشاط المؤسسات الاقتصادية، بهدف معرفة مدى الممارسة الفعلية للنشاطات.
- على الرغم من استفادة شركة ميغا بلاست من عدة مزايا متعلقة بالاستثمار ، إلا أنها لم تقم باستغلالها على أكمل وجه، وهو ما يظهر في رقم الأعمال الناتج عن الأنشطة الإنتاجية.

VI . التوصيات:

على ضوء ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة إجراء إحصاء دقيق للنشاطات الصناعية في الجزائر، بهدف تحديد النشاطات التي تعاني من العجز والنشاطات التي تعرف فائضا في عدد المؤسسات الناشطة، وهذا من أجل التوجيه السليم للمزايا الممنوحة في إطار الاستثمار.
- الاتجاه أكثر نحو الرقمنة، بهدف القضاء على المحاباة والمحسوبية في منح المشاريع الاستثمارية.
- ضرورة المتابعة البعدية للمشاريع المستفيدة من الامتيازات، لمعرفة مدى التزامها بقواعد الاستثمار .

الإحالات والمراجع:

أولا: باللغة العربية

1. سليم مخضار. (2018). دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان. الجزائر .
2. سلامة ,و ولهة .(2018) .واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره .مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائرالعدد .(13)
3. توفيق كرمية، و اخرون. (2021). القطاع الصناعي في الجزائر كالية للتنويع الاقتصادي. مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد 16(العدد 01).
4. بزارية ,ا .(2015) .الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية "الاستفادة من التجربة التركية ."مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة،الجزائر ,المجلد 2 العدد .(13)
5. ساعو ,ب .(2017) .القطاع الصناعي في الجزائر، المشاكل والحلول .مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر العدد .(22)
6. ناصر الدين قريبي . (2016). القطاع الصناعي في الجزائر ومساهمته في التنمية. مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 04(العدد 03).
7. زينات ,أ .(2016) .مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في تشجيع الإستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية .مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر ,المجلد 20العدد .(01)
8. الجريدة الرسمية .(2017) .المرسوم التنفيذي رقم 100-17المؤرخ في 05مارس 2017، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 356-06المؤرخ في 09أكتوبر 2006، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
9. الجريدة الرسمية . (2016). قانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. MINISTERE DE L'INDUSTRIE . (2021, NOVEMBRE). BULLETIN D'INFORMATION STATIQTIQUE DE LA PME N° 39 . Consulté le JUIN 15, 2022, sur https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_No_39.pdf